Mohamed SALAH¹

**IMPACTS OF ZAHIRI APPROACH TO FACILITATE ARABIC
GRAMMAR NEWLY**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.5-3.27>

Research Article

Received:

14/04/2021

Accepted:

10/05/2021

Published:

01/06/2021

This article has been
scanned by **iThenticat**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

There were many attempts in the past decades to facilitate Arabic Grammar as it has many difficulties. These attempts were not all of a sudden or on second thought, but it has an ancient history. One of these historical attempts is Zahir Approach, Zahir Approach is a jurisprudential and grammatical school. Considering all of these attempts, it was noticed that these attempts are based on inherited legacies. By searching in these inherited legacies, we reach to these attempts removing all the obstacles and suspicions. This research aims to introduce Zahir School of jurisprudence and grammar to explain the differences between facilitation, renewal, reform, and revitalization of Arabic grammar, clarify scientific principles adopted by the scholars as a basis for their facilitations, innovations, and reforms, and explain impact of Zahir Approach on some recent attempts to facilitate Arabic Grammar. The research used both historical and comparative approaches to reach these goals, consider the attempts of Zahir Approach (jurisprudential and grammatical school) and reach assets of these attempts. Most important results of the Research; the point that was considered by preachers of facilitation as the greatest fault in Arabic Grammar, which they unanimously fought it, is demolishing this foundation resulting the demolition of most important rule of Arabic Grammar. All of preachers of facilitation building their opinions and theories on this basis (factors theory) as they specify reason or cancelling the factor. This reason is also a factor; they cancel factor by another factor.

Key words: Zahir Approach, Arabic Grammar, Grammatical School.

¹ Dr. , Al-Madinah International University, Malaysia, mohamed.salah@mediu.my, <https://orcid.org/0000-0001-6508-6165>

أثر المذهب الظاهري في محاولات تيسير النحو حديثاً

محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب²

الملخص

كثرت في العقود الماضية محاولات تسير النحو العربي؛ لما يراه البعض من صعوبات فيه، وهذه المحاولات لم تأت من فراغ، ولم تكن بنت ساعتها، فقد كان لها جذور تراثية أصيلة، ومن هذه الجذور (المذهب الظاهري)، والمذهب الظاهري لم يكن فقط من المذاهب الفقهية، لكنه -أيضاً- يعد مذهباً نحوياً، وبالنظر إلى جُلِّ تلك المحاولات يُلاحظ أنها جاءت وفق موروثات تراثية رصينة، والبحث عن هذه الموروثات يؤصل لتلك المحاولات، ويزيل عنها بعض ما ألصق بها من تهم، وما دار حولها من ظنون، وقد هدف البحث إلى التعريف بالمدرسة الظاهرية في الفقه والنحو، وبيان الفروق بين التيسير والتجديد والإصلاح والإحياء للنحو العربي، والوقوف على الأصول العلمية التي اتخذها أصحاب تلك المحاولات عماداً لتيسيراتهم، وتجديداتهم، وإصلاحاتهم، وبيان أثر المذهب الظاهري على بعض المحاولات الحديثة لتيسير النحو العربي، وللوصول إلى هذه الأهداف سار البحث على المنهجين التاريخي والمقارن؛ للنظر في تلك المحاولات في ضوء المذهب الظاهري (الفقهي والنحوي)، والوصول إلى الجذور التي استمدت منها سقايها، وتوصل البحث إلى نتائج من أهمها: أن هناك نقطة عدها دعاة التيسير الشر الأكبر في النحو العربي، وأجمعوا على حريها بلا هوادة، ظناً منهم أن هدم هذا الركن -إن سلم- لهم فقد سلم لهم هدم أقوى مرتكزات النحو العربي، مع أنهم جميعاً يبنون آراءهم ونظرياتهم على هذا الأساس نفسه، وأقصد (نظرية العوامل)؛ لأنهم حين يحددون سبب رفضهم للعامل، فهذا السبب نفسه هو عامل أيضاً، فهم يرفضون العامل بعامل آخر، ويستبدلون الماء بالماء.

الكلمات المفتاحية: المذهب الظاهري، النحو العربي، مدرسة النحو.

المقدمة:

فكرة الموضوع وإشكاليته:

كثرت في العقود الماضية محاولات تسير النحو العربي؛ لما يراه البعض من صعوبات فيه، وهذه المحاولات لم تأت من فراغ، ولم تكن بنت ساعتها، فقد كان لها جذور تراثية أصيلة، ومن هذه الجذور (المذهب الظاهري)، والمذهب الظاهري لم يكن فقط من المذاهب الفقهية، لكنه أيضاً يعد مذهباً نحوياً.

أهمية البحث:

محاولات تيسير النحو العربي الحديثة لها ما لها، وعليها ما عليها، فمنها المقبول المتفق مع الأصول والثوابت اللغوية والنحوية، ومنها ما فارق الغاية وضل الهدف، وبالنظر إلى جُلِّ تلك المحاولات يُلاحظ أنها جاءت وفق موروثات تراثية رصينة، والبحث عن هذه الموروثات يؤصل لتلك المحاولات، ويزيل عنها بعض ما ألصق بها من تهم، وما دار حولها من ظنون.

وتأصيل الدراسات الحديثة -عموماً- وفي هذه القضية خصوصاً يكسبها الرصانة والأصالة، ويزيح عنها الهشاشة، ويمنحها المتانة؛ ليؤخذ منها ما صلح، وي طرح عنها ما لا يوافق أصول العلم ومذاهبه.

أهداف البحث:

1. التعريف بالمدرسة الظاهرية في الفقه والنحو.
2. بيان الفروق بين التيسير والتجديد والإصلاح والإحياء للنحو العربي.
3. الوقوف على الأصول العلمية التي اتخذها أصحاب تلك المحاولات عماداً لتيسيراتهم، وتجديداتهم، وإصلاحاتهم.

² د.، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، mohamed.salah@mediu.my

4. بيان أثر المذهب الظاهري على بعض المحاولات الحديثة لتيسير النحو العربي.

المنهج المتبع:

سيتم -إن شاء الله تعالى- اتباع المنهجين التاريخي والمقارن؛ للنظر في تلك المحاولات في ضوء المذهب الظاهري (الفقهي والنحوي)، والوصول إلى الجذور التي استمدت منها سقياها.

عناصر البحث:

تمهيد، وبتناول:

- تعريف المدرسة الظاهرية.
- اعتراضات ابن مضاء على النحاة.
- بين التيسير والتجديد والإصلاح والإحياء.
- المبحث الأول: تيسيرات إبراهيم مصطفى وتأثيرها بالمذهب الظاهري
- المبحث الثاني: تيسيرات مهدي المخزومي وتأثيرها بالمذهب الظاهري
- المبحث الثالث: تيسيرات شوقي ضيف وتأثيرها بالمذهب الظاهري
- المبحث الرابع: تيسيرات عباس حسن وتأثيرها بالمذهب الظاهري
- خاتمة، وبتناول: نتائج الدراسة، وأهم التوصيات

تمهيد

تعريف المدرسة الظاهرية:

المدرسة الظاهرية تنادي بالتمسك -وفق رؤيتها- بالقرآن الذي هو كلام الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وذلك بحسب الدلالة المتيقنة منهما وإجماع الصحابة، وطرح كل ما عدا ذلك من الأمور التي تعتبرها ظنية؛ كالرأي والقياس. فالظاهرية تسعى لتقرير مراد الله -عز وجل- من العباد في اتباع البراهين، وهي الأدلة الثابتة من كتاب الله والسنة وإجماع الصحابة، وشاع كثيراً أن أتباع المدرسة الظاهرية يقولون بالقياس الجلي، وهذا باطل إذ الظاهرية المنتسبون للظاهر ينكرون هذا وعلى رأسهم الإمام ابن حزم في ((المحلى)).

فيقوم هذا المذهب على ظواهر النصوص من الكتاب والسنة، فلا رأي ولا إعمال للعقل في حكم من أحكام الشرع. وقد حمل فقه ابن حزم اسم ((الفقه الظاهري))؛ لأنه لم يعتمد إلا على ظاهر الكتاب والسنة. ولم يعتمد على نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة معللة، بحيث تعرف علتها، ويقاس عليها غيرها، حيث "لا يحل لأحد أن يُحيل آية عن ظاهرها، ولا خبراً عن ظاهره" (ابن حزم، النبذة الكافية في أصول أحكام الدين، 1991، صفحة 47)، وانظر: (أبو زهرة، د.ت، صفحة 255)

أهم أعلام المدرسة الظاهرية:

داود الظاهري:

هو أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصفهاني. وقد كان شافعيًا أول أمره، بل هو أول من صنف في مناقب الشافعي. ولد بالكوفة عام 202هـ، وتوفي ببغداد عام 270هـ. انظر: (ابن النديم، 1985، صفحة 255)

ويعتبر داود الظاهري أول من أظهر القول بظاهرية الشريعة بين أهل السنة، "فهو أول من استعمل قول الظاهر، وأخذ بالكتاب والسنة، وألغى ما سوى ذلك من الرأي والقياس" (ابن النديم، 1985، صفحة 256). فقد قال بأخذ الأحكام من ظواهر النصوص، من غير تحليل لها؛ فهو بذلك ينفي القياس في الأحكام قولاً. وإن اضطر إليه فعلاً؛ يسميه: الدليل. ومن أمثلته: أن يذكر النص فيه مقدمتين، ولا يصرح بالنتيجة. كأن يقول: كل مسكر خمر، وكل خمر حرام، والنتيجة أن كل مسكر حرام. ولكن النص لم يصرح بالنتيجة، فيعد ذلك من دلالة اللفظ.

انتشر المذهب الظاهري في عهد مؤسسه، برغم المعارضة الشديدة لهذا المذهب. وكان انتشار المذهب بما قام به داود من كثرة التأليف، فقد ألف كتباً كلها سنن وآثار، مشتملة على أدلته التي أثبت بها مذهبه.

وبالرغم من اهتمام تلاميذه بنشر كتبه، فإن عدم تبني السلطان للمذهب يعني عدم انتشاره. ومما أسهم في اندثاره: عدم اعتماده على المصادر الاجتهادية المرنة التي تعطي للفقه الإسلامي قابلية التطور والنمو. وبدأ المذهب الظاهري يتلاشى بعد داود وابنه شيئاً فشيئاً.

لكن عندما ظهر ابن حزم الأندلسي في القرن الخامس الهجري، تهيات بجهوده واجتهاداته الظروف لانتشار المذهب الظاهري من جديد.

فقد خدم ابن حزم المذهب الظاهري بما قام به من وضع لأصوله وتدوينها في كتب عديدة، تضمنت بجانب ذلك دفاعه عن المذهب. (أبو زهرة، د.ت، الصفحات 256-261).

ابن حزم الظاهري:

هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن سفيان بن يزيد الفارسي الأصل ثم الأندلسي القرطبي اليزيدي مولى الأمير يزيد بن أبي سفيان بن حرب الأموي رضي الله عنه، ولد بقرطبة عام 384هـ، وتوفي عام 456هـ. (الذهبي، 1988، صفحة 18/184)، (الحموي، 1993، صفحة 3/299)، (أبو زهرة، د.ت، الصفحات 21-35) كان ابن حزم ذا بصر بعلم كثير من حديث وفقه وجدل ونسب، وما يتعلق بأذيل الأدب، مع المشاركة في أنواع من العلوم القديمة كالمنطق والفلسفة.

كما أن لابن حزم دراسات نفسية وخلقية، وقد وضحت الدراسة النفسية في كتابه ((طوق الحمامة)) ووضحت دراسته الخلقية في رسالة ((مداواة النفوس)) (أبو زهرة، د.ت، الصفحات 90-102).

جهود ابن حزم اللغوية والصرفية:**لقد تعددت جهود ابن حزم الصرفية؛ ومنها حديثه عن الاشتقاق:**

فطبيعة ابن حزم وميوله المذهبية أملت عليه أن يقوم بالتعرف على الاشتقاق والعناية به؛ إذ بوساطة الاشتقاق يستطيع الفرد أن يتعرف على أصول الكلمات والألفاظ، ويمكن التعرف على أهم أقسامها والكشف عن طبيعة العلاقات مع بعضها البعض.

لكنه لم يعول كثيرًا على الاشتقاق؛ لارتباطه بالقياس الذي يقف منه موقف الحذر، إن لم يكن موقف الرفض. كما ضيق ابن حزم دائرة الاشتقاق، وجعله قاصرًا على قسم منه، ولم يسمح بمجيء عدد من المشتقات التي أقرها العلماء واعترفوا بها، حتى أعرض إعرابًا تامًا عنها ونأى عن المشتقات الآتية:

1- اسم المرة	2- اسم الهيئة
3- اسم المصدر	4- اسم المفعول
5- اسم الآلة	6- أفعل التفضيل
7- اسم الزمان	8- اسم المكان

انظر: (وناس، 1999، الصفحات 37-40)

وقد أظهر في غير موضع أنه ينأى عن الاشتقاق بأجمعه خلا اشتقاق (الأوصاف من الصفات)، وسماه الاشتقاق (وناس، 1999، صفحة 39)، وقد أبدى ابن حزم تجاهه ارتياحًا شديدًا، وقد أثنى عليه حيث قال: "والاشتقاق الصحيح: إنما هو اختراع اسم شيء ما مأخوذ من صفة فيه، كتسمية الأبيض من البياض، والمُصَلَّاة من الصلاة، والفسق من الفسق، وما أشبه ذلك" (ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، د.ت، صفحة 4/400).

كما قبل ابن حزم نوعًا آخر من المشتقات وهو أسماء الأفعال؛ ويبدو ذلك واضحًا من قوله: "إن الاشتقاق كله باطل، حاشا أسماء الأفعال من أفعالهم فقط، وأسماء الموصوفين، المأخوذة من صفاتهم الجسمانية والنفسانية" (ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، د.ت، صفحة 4/400).

ومعنى ذلك أن ابن حزم قد ركز واعترف بنوعين من المشتقات هما:

1. أسماء الفاعلين فقط: وقام بضرب أمثلة على ذلك؛ منها: الثلاثي (ضارب) من (الضرب)، و(آكل) من (الأكل)، و(فاسق) من (الفسق)، ومن الرباعي أورد المثال: (المُصَلَّى) من (الصلاة).
2. الصفة المشبهة، أو على حد قوله: (أسماء الموصوفين التي أخذت من صفاتهم الجسمانية والنفسانية): وسميت هذه الصفة مشبهة وذلك لمشابتها اسم الفاعل، غير أن الفرق بينهما هو أن الصفة تفيد ثبوت معناها لمن اتصف به، واسم الفاعل يفيد الحدوث والتجدد.

جهود ابن حزم النحوية:

لقد أبدى ابن حزم رأيه في العديد من القضايا النحوية ومنها:

أولًا: الضمير:

ينقسم الضمير إلى متكلم، ومخاطب، وغائب.

و(الضمير) مصطلح بصري، يقابله مصطلح (الكناية) عند الكوفيين، لكن ابن حزم ارتضى لنفسه مصطلحًا آخر وهو (الكناية بالضمير)؛ وبذلك فقد وفق بين المدرستين، واهتم ابن حزم بقضية عودة الضمير وأولاه عناية بالغة؛ لأن هذا الضمير مهمته توضيح المعنى المراد من النص، ويرى ابن حزم ضرورة عودة الضمير إلى أقرب مذكور فيقول: "والضمير راجع إلى أقرب مذكور... فلو قلنا: (أتاني زيد وعمرو وخالد فقتلته)؛ فإنه لا خلاف بين أحد من أهل اللغة في أن الضمير راجع إلى (خالد)، وأنه لا يجوز رده إلى (زيد) أو إلى (عمرو)" (ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، د.ت، صفحة 3/412).

ثانيًا: حروف المعاني.**أ- حروف الجر:**

وتسمى أيضًا حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وقد سماها الكوفيون أيضًا حروف الصفات؛ لأنها تقوم بإحداث صفة في الاسم كالظرفية والبعضية والاستعلاء ونحوها من الصفات الأخر. انظر: (ابن يعيش، د.ت، صفحة 7/8)، (الرضي، د.ت، صفحة 354/2).

وسميت أيضًا بحروف الجر؛ لأنها تجر ما بعدها من الأسماء؛ أي: تقوم بخفضها، والأظهر أنها سميت بذلك لأن الأسماء تأتي بعدها مجرورة كما سميت حروف النصب والجرم بذلك لأن الأفعال تأتي بعدها منصوبة أو مجزومة. انظر: (الرضي، د.ت، صفحة 354/2).

أما ابن حزم فلم يطلق على هذه الحروف الجر أو الخفض، وإنما قال عنها: "معاني حروف تتكرر في النصوص" (ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، د.ت، صفحة 46/1)، ويبدو أن هذه التسمية التي ارتضاها ابن حزم لنفسه جاءت عن طريق تكرار هذه الحروف في النصوص التشريعية التي أوردها؛ حتى يتسنى له معرفة الحكم التشريعي في النص مبتعدًا عن التأويلات التي تعوق فهم النصوص.

ومن حروف المعاني التي تكلم عنها ابن حزم:

- أ- (إلى): وقال عنها: "معناها الانتهاء أو مَع" (ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، د.ت، صفحة 46/1).
- ب- (من): وقال عنها: "معناها ابتداء أو تبعيض" (ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، د.ت، صفحة 47/1).
- ج- (الباء): وقال عنها: "تفيد الاتصال، مثل قولك: مررت بزيد، تريد اتصال مرورك به" (ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، د.ت، صفحة 47/1)، وأنكر ابن حزم خروج الباء إلى معنى التبعيض (ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، د.ت، صفحة 47/1).

د- (واو القسم): قال عنها ابن حزم: "وهذه الواو ليست كواو العطف لأنها يُبتدأ بها أول الكلام" (ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، د.ت، صفحة 47/1). وقد أراد ابن حزم أن يفرق بين واو القسم التي يبدأ بها الكلام وبين واو العطف؛ فقد يلي واو القسم واو ثانية، فهذه الثانية تكون للعطف، نحو قوله تعالى: {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى (١) وَاللَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى (٢)} (سورة الليل: 1-2).

ب- حروف العطف:

لم يُشر ابن حزم إلى جميع حروف العطف، إنما اقتصر على بعضها، وقد أطلق على هذه الحروف (حروف المعاني)؛ لأنها قد تكررت في النصوص التشريعية التي أوردها، وجعلها مع حروف الجر؛ لأن المعنى هو القاسم المشترك بين هذه الحروف. انظر: (وناس، 1999، صفحة 82).

ومن الحروف التي أشار إليها: (الواو، الفاء، ثم، أو). انظر: (ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، د.ت، صفحة 47/1).

جهود ابن حزم اللغوية:

يمكن النظر فيها من خلال حديثه عن ماهية اللغة وهل هي توقيف أم تواضع واصطلاح؟ والحقيقة أن ابن حزم كان يناهز بقداية النص اللغوي، والوقوف أمامه والتمسك الشديد بحرفيته، وعدم الخروج عن معانيه الظاهرة؛ شأنه في ذلك شأن أصحاب الظاهر، حيث يرون أن اللغة مقدسة وكاملة لا تحتاج إلى تعديل أو زيادة؛ لأنها من عند الله خالق كل شيء، ونظرته هذه هي نظرة الأصوليين. وقد استند في القول بتوقيفية اللغة إلى قوله تعالى: {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا} (سورة البقرة: 31)، وهذا الرأي قد تبناه أصحاب الظاهر جميعهم باعتبار أن العامل هو المتكلم نفسه. انظر: (وناس، 1999، الصفحات 113-116)، و (الأفغاني، 1969، الصفحات 20-29).

ابن مضاء النحوي:**اعتراضات ابن مضاء على النحاة:**

هو: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس: عالم بالعربية، له معرفة بالطب والهندسة والحساب، وله شعر. أصله من قرى شذونة، ومولده بقرطبة. وولي القضاء بفاس وبجاية، ثم بمراكش سنة 578 هـ وتوفي بإشبيلية. انظر: (الزركلي، 2002، صفحة 146/1).

نفى ابن مضاء من النحو كل ما لا يستقيم ومذهب الظاهرية؛ ومن ثم سجل اعتراضاته على النحو ومنها:

1- رفض العلل الثواني والثالث مثلما تنفي الظاهرية العلل من الشرع الحنيف:

فالفقيه في المذهب الظاهري لا يحتاج إلى تعليل ما حُرِّم بالنص، كذلك النحوي لا يحتاج إلى تعليل ما ثُبِّت بالنص، "وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لَمْ رُفِع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر، ولا فرق بين ذلك وبين من عرف شيئاً ما حرام بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة، لينقل حكمه إلى غيره، فسأل لم حُرِّم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه" (ابن مضاء، د.ت، صفحة 130).

2- رفض القياس:

لأن المذهب الظاهري لا يعتدّ -أيضاً- بالقياس في الفقه؛ فقد دعا ابن مضاء القرطبي إلى إلغاء القياس من النحو، وضرب لذلك مثلاً بقياس إعراب الفعل المضارع على إعراب الاسم، فالاسم عند النحاة أصل والفعل المضارع فرع اكتسب إعرابه لعلتين:

أولاهما: كونه صالحاً للدلالة على الحال والاستقبال كالفعل [يقوم] فإذا قلت: [سوف يقوم] تخصص للاستقبال بعد أن كان شائعاً.

وثانيهما: دخول [لام الابتداء] عليه كما تدخل على الاسم نحو كقولك: [إن زيداً لقائم] في الاسم وقولك: [إن زيداً ليقوم] في الفعل المضارع.

رفض ابن مضاء هذا القياس لإعراب الفعل المضارع، وحكم بأن الإعراب في الفعل المضارع أصل كما هو أصل في الاسم. انظر: (ابن مضاء، د.ت، صفحة 134).

بين التيسير والتجديد والإصلاح والإحياء:

وفي مستهل الكلام عن محاولات التيسير الحديثة للنحو العربي، وتأثيرها بالمذهب الظاهري ينبغي أن نفرق بين هذه المصطلحات وهي: التيسير والتجديد والإصلاح والإحياء؛ حيث إن التيسير والتجديد والإصلاح والإحياء، مصطلحات شاعت في العصر الحديث، لكن المعاصرين لم يتفقوا كل الاتفاق على مدلولاتها، وثمة فرق بين مدلول كل مصطلح، وإن كانت تصبّ كلها في مجرى تيسير الدرس النحوي.

أما (التيسير) لغة فهو: "اللّينُ والأنقيادُ وَيَسَّرَ يَيْسِرُ وَيَاسِرُهُ: لَينَهُ. وَالْيَسْرُ محرَّكةٌ: السَّهْلُ، وَالْيُسْرُ: ضِدُّ العُسْرِ. وَتَيْسَّرَ واستَيْسَرَ: تَسَهَّلَ. وَيَسَّرُهُ: سَهَّلَهُ" (الفيروز آبادي، ٢٠٠٥، صفحة ٤٩٩).

و(التيسير) اصطلاحاً: فقد اختلف أصحاب التيسير في مفهومه، فمنهم من يراه: "الالتزام بطرائق التدريس التربوي وتبويب النحو تبويبا حديثا" (الحصري، 1958، صفحة 110). وبعضهم يراه: "معالجة منهج النحو معالجة حديثة؛ بحيث يعتمد مناهج البحث اللغوي، الوصفية والمقارنة والتاريخية" (المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، 1986، صفحة 15)، وبعضهم يراه: "تغييرا في الأحكام والقواعد بحيث تحصل السهولة المطلوبة، إذ إنّ غاية التيسير: التسهيل، والقضاء على كل صعوبة وعسر في تعلم النحو، وهو يجب أن لا يمس التركيب والإعراب" (فريحة، د.ت، صفحة 21). وبعضهم يراه: "اختيار الأسهل من آراء القدامى" (السقا، 1926)، وبعضهم يراه مقصوراً على تجريد النحو من الدخائل العقلية كالفلسفة والمنطق ونظرية العامل، وغير ذلك، ومنهم من يراه: تقريب النحو لمستويات الطلبة وتخليص النحو مما شابه من عسر في الفهم وصعوبة في التعليم (مطلوب، 1964، صفحة 23/1).

أما (التجديد) لغة: فهو من "تَجَدَّدَ الشيء صار جديداً وأَجَدَّهُ وَجَدَّهُ واستَجَدَّهُ أي صيره جديداً" (الرازي، 1995، صفحة 119).

وهذا يعني أنه اتجاه يدعو إلى تجاوز فكرة التيسير إلى أبعد من ذلك؛ للوصول إلى تغيير في المنهج، والإتيان بنحو جديد، وهذا ما فعله شوقي ضيف في كتابه: ((تجديد النحو)) حيث أعاد بناء النحو من جديد - من وجهة نظره- فحذف أبواباً وقدم أخرى، على نحو ما سيتبين لنا في البحث.

و(الإصلاح) لغة: "الصِّلَاحُ ضد الفساد" (الرازي، 1995، صفحة 375)، وهذا يعني أن هناك ما تم إفساده؛ لذلك نعمل على إصلاحه، وهذا ما عرضه لنا عبد الوارث مبروك، من خلال حديثه عن عيوب النحو العربي وصعوباته؛ ومن ثمَّ عمل هو على إصلاحه.

وقد أراد أصحاب مصطلحات ((الإحياء))، و((الإصلاح)) في المقام الأول تقديم النقد للنحو العربي، وإعادة النظر في بنائه وتصنيفه من جديد.

وفي ظل موجة الحداثة والمعاصرة التي اجتاحت الميادين المختلفة للعلوم والفنون، شعر أهل العربية -في العصر الحديث- بضرورة تجديد النحو، وإعادة النظر في تصنيفه من جديد؛ فقامت محاولات من أجل تحقيق هذا الغرض، بعضها يهدف إلى التيسير والتبسيط، وبعضها يهدف إلى الإصلاح والتجديد.

وبعضها الآخر أخطأ الوجهة من البداية، فانساق وراء موضة الحداثة والتجديد ليس إلّا، ومن يمثل هذه الفئة دعاة الإصلاح، وأصحاب الدعوات التي كانت تهدف إلى تقويض دعائم الفصحى وإزالة ركن أساس من أركانها وهو الإعراب. ونذكر منهم على سبيل المثال: أنيس فريحة وقاسم أمين، وسلامة موسى، ولطفي السيد، وهؤلاء لهم أقوال في التيسير وليس لهم بحوث وأعمال علمية أو ميدانية تتأسس عليها دعوتهم. انظر: (ياقوت، 1994، الصفحات 37-40).

المبحث الأول: تيسيرات إبراهيم مصطفى وتأثيرها بالمذهب الظاهري
يتلخص تأثير المذهب الظاهري على محاولة إبراهيم مصطفى في نقطتين هما:

1. إلغاء العامل.
 2. مهاجمة التعليل.
- ويمكن القول بأن إنكار نظرية العامل لما أفضت إليه من كثرة التأويلات والتقديرية التي تبعد عن اللغة هو من أهم آثار المذهب الظاهري في محاولة إبراهيم مصطفى.
- وسوف نتعرف على هذا التأثير من خلال عرض بعض آرائه في كتابه ((إحياء النحو)) وهو من أشهر الكتب التي صدرت في الثلاثينيات من القرن العشرين (لجنة التأليف والترجمة: 1937م). وقد قدم له طه حسين بمقدمة طويلة، وهو الذي اقترح على المؤلف تسمية الكتاب ((إحياء النحو)) وتتخلص فيما يلي:
1. إلغاء نظرية العامل موافقاً في ذلك ابن مضاء، ويعلل ذلك لما تؤدي إليه نظرية العامل من إضاعة العناية بمعاني الكلام ودلالاته.
 2. حذف الفتحة من علامات الإعراب، والإبقاء على الضمة والكسرة؛ حيث جعل الضمة علم الإسناد وجمع تحتها (المبتدأ- والفاعل - ونائبه - واسم كان)، وعلامة الإعراب الثانية عنده هي الكسرة ويجعلها علم الإضافة، وتصف بابين هما: باب الإضافة وباب حروف الجر.
 3. وعقد فصلاً للعلامات الفرعية في إعراب الأسماء الخمسة، فيذهب إلى أن الواو والألف والياء في الأسماء الخمسة ليست علامات فرعية للإعراب، إنما هي مد وإشباع، والإعراب بتلك الحركات الممدودة، وكذلك الواو والياء في الجمع المذكر السالم.
 4. وذكر أن الفتحة لم تنب عن الكسرة في الممنوع من الصرف، إنما أعرب بالفتحة لأنه حُرِمَ التنوين، أما المثنى فيعربه بعلامات فرعية حيث يفترض فيه الشذوذ.
- ورغم مهاجمة إبراهيم مصطفى للتعليل إلا أنه وقع فيه كثيراً:
- ففي دراسة إبراهيم مصطفى للتوابع أخرج منها (العطف)؛ معللاً لذلك بأنه ليس مكملًا لما قبله، وقد أدخل باب الخبر ضمن التوابع؛ حيث جعله تابعاً للمبتدأ.
- ذهب إبراهيم مصطفى إلى أن حركات الإعراب الحقيقية هي الرفع والجر، وجعل الرفع علامة على كل كلمة يسند إليها الكلام، والجر علامة على كل كلمة مضافة، سواء كانت الإضافة لحرف أو لاسم.
- يقول: "وأما الفتحة فليست بعلم على إعراب، ولكنها الحركة المستحبة التي يحب العرب أن يختتموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لاف، فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة" (مصطفى، 1959، صفحة 2).
- واقترح تعديل تعريف علم النحو، فهو عنده ليس علماً تعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً، وإنما هو "قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل" (مصطفى، 1959، صفحة 1)، والقوانين التي تمثل هذا النظام هي علم النحو، ثم إن أكثر اللغات "لا تبديل لآخر كلماتها، ولها مع ذلك نحو وقواعد مفصلة تبين نظام العبارة وقوانين تأليف الكلام" (مصطفى، 1959، صفحة 2).
- وأخذ على علماء النحو أنهم لم يفرّدوا أبواباً مستقلة للإثبات والنفي والتأكيد والتوقيت والتقديم والتأخير؛ فالنفي مثلاً كثير الدوران في الكلام، مختلف الأساليب في العربية، يُنفى بالحرف وبالفعل وبالاسم، وكان جديرًا أن يُدرس منفردًا لتعرف خصائصه وتميز أنواعه وأساليبه، ولكنه دُرس مفردًا على أبواب الإعراب، ممزقًا كما ترى: (ليس: درست في باب كان، لأنها تعمل عملها) و(ما، وإن) درست في باب ألحق بكان لأنهما يماثلانها في العمل أحياناً، و(لا) درست ملحقة ب(كان) ثم تابعة ل(إن). إذ كانت تماثل الأولى في العمل مرة، وتماثل الثانية فيه مرة أخرى. و(غير وإلا وليس) تدرس في باب الاستثناء. و(لن) في نصب الفعل. و(لم ولما) في جزمه.
- رأيه في الممنوع من الصرف:**
- وقد ختم إبراهيم مصطفى الكتاب بفصل واسع عن الممنوع من الصرف، يقول فيه: إن الأعلام في الباب منعت من التنوين لخلوها من معاني التنكير.
- وذهب في الممنوع من الصرف إلى أن التنوين علامة التنكير، ولك في كل علم ألا تنونه، وإنما تلحقه التنوين إذا كان فيه حظ من التنكير، ولا تحرم الصفة التنوين حتى يكون لها حظ من التعريف، وخلص إلى أن الاسم إذا ارتفعت عنه شبهة ياء النسبة في الكسر جاز كسره أيًا كان وإلا استعيز عن الكسرة بفتحة.
- قال: "وقد أجاز قوم منهم أحمد بن يحيى (ثعلب) منع صرف المصروف اختياريًا؛ ومعنى هذا تحطيم للممنوع من الصرف كما ترى" (مصطفى، 1959، صفحة 171).
- وذهب الكوفيون إلى أن العلمية وحدها علة تستقل بمنع الصرف، قال: "وقد ورد من الأسماء ما هو ممنوع من الصرف وليس به شيء من عللهم؛ كلفظ: السحر، إذا أريد به سحر معين، و"أمس" وهو لأقرب أمس غير مصروف، ولأي أمس

مصروف، وذكروا مثل هذا في "غدوة" و"بكرة" و"عشية" (مصطفى، 1959، صفحة 169). وفي عكس ذلك ترى الاسم قد استوفى علة المنع على ما شرطوا وهو مصروف، ف(عُمر) وأمثاله، مما يمنع للعلمية والعدل ورد كثيرًا مصروفًا، حتى رفض بعض النحاة منعه وقالوا بصرفه، وللمرحوم الشنقيطي في هذا رسالة سماها ((عذب المعلى في صرف ثعل)).

وامام الكوفة الفراء روى عن العرب صرف "ثلاث ورُباع" مما رأوا منعه للوصفيه والعدل أيضا. وأجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له اختيارا.

قال: "ثم أجازوا في الشعر صرف كل ممنوع لإقامة الوزن، وقد ورد ممنوعهم منونًا في مواضع سواء فيها التنوين وتركه بالقياس على الوزن، بل أجازوا ذلك في النثر، وفي أعلى الكلام درجة، لنوع من المناسبة والمشكلة، كما قرأ نافع والكسائي (إنا أعتدنا للكافرين سلاسلًا وأغلالًا وسعيرًا) (سورة الإنسان: 4)، وقراء: (وأكوابٍ كانت قواريرًا، قواريرًا من فضة قدروها تقديرًا) (سورة الإنسان: 15).

ويرى أن النحاة يجاهدون لتصحيح قاعدتهم في الصرف وهي تتهدم، ولقد عرفوا ضعف أحكامهم في هذا الباب وتخلفها عن سائر أحكام الإعراب، وضرب مثالًا على ذلك بما ذهب إليه الإمام الرضي من أن حكم الإعراب لا يتخلف عن علته، ولا يوجد العامل ويبقى العمل إلا لسبب، أما حكم الصرف فإنه يختلف عن العلة، ثم قال: ومنع الصرف سبب ضعيف، إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل. انظر: (الرضي، د.ت، صفحة 104/1).

قال: "وقد وجب أن نصرف عما قرر النحاة في هذا الباب؛ بعدما تبين أنه لا يمثل العربية ولا يساير أحكامها" (مصطفى، 1959، صفحة 174)، ثم مضى يفصل ما ذهب إليه في كلام طويل.

كما ذكر أن تمام هذه الأدلة أن العلم إذا عُنِ تمام التعيين، وامتنع أن يكون فيه معنى العموم لم يجز أن يدخله التنوين، وذلك حين يردف بكلمة (ابن) وينسب إلى أبيه مثل: "علي بن أبي طالب" ولم يستطع النحاة أن يكشفوا عن سبب لتحريم التنوين هنا، وقال أكثرهم إنه حذف تخفيفًا، والحق ما ترى من أن تمام التعيين حَرَم أن تجيء علامته التنكير. وفي نهاية حديثه عن الممنوع من الصرف قال: "وقد آن أن نقرر القاعدة التي نراها في تنوين العلم، وأن نقررها على غير ما وضع جمهور النحاة، بل على عكس ما وضعوا وهي:

الأصل في العلم ألا ينون، ولك في كل علم أن تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير وأردت الإشارة إليه.

وهذا الرأي كما ترى يخالف الجمهور من النحاة مخالفة واضحة، ولكنه مع هذا معروف في كتب المتقدمين، منسوب إلى جماعة من الأئمة، وذكر قول الرضي: "إن الكوفيين يمنعون العلم من الصرف بالعلمية وحدها، لأن العلمية سبب قوي في باب منع الصرف"، وعزاه البغدادي صاحب خزانة الأدب إلى الإمام عبد الرحمن السهيلي أيضًا، وهو من نحاة الأندلس.

وقد قال النحاة: إن "أل" تدخل على العلم للمح الأصلى، وأنها لا تدخل إلا ما كان منقولاً عن وصف أو مصدر، وكذلك أقول: "إن التنوين يدخل العلم للمح الأصلى، ومن لمح هذا الأصل يأتيه معنى التنكير ويدخله التنوين، وإذا امتحنا المواضع التي قدر النحاة فيها منع الصرف وتحريم التنوين وجدناها تزيد هذا الأصل تأييداً" (مصطفى، 1959، الصفحات 179-181).

ومحاولة إبراهيم مصطفى على الرغم مما تدعو إليه من تيسير النحو؛ حيث جمعه في بابين باب للضمة وباب للكسرة، فإن هذه المحاولة لا تقدم تيسيرًا للنحو بقدر ما تزيده تعقيدًا، وتضيف إليه تعليقاتٍ وافتراضاتٍ جديدة؛ "لأن معظم ما دعا إليه المؤلف في كتابه من آراء يعد وجهة نظر خاصة، فلا يصلح تعميمه، ولا فرضه على الواقع اللغوي، كما لا يصلح تعليمه لمن يريدون تلقي النحو العربي، باعتباره مجموعة من القواعد والقوانين الصالحة لتطبيقها على ما تكتبه الأقلام، وتجدد به القرائح وعلى ما تتفوه به الألسنة" (عبد الرضا، 2007، صفحة 215).

• ففي الكتاب حذف لبعض أبواب النحو (المنصوبات) كالمفعول به- والمفعول معه - والمفعول فيه - والمفعول لأجله - والتمييز - والحال - والمستثنى.

• كما قام بالتبديل بين أبواب النحو؛ وذلك بإخراج العطف من التوابع وإبداله بالخبر.

المبحث الثاني: تيسيرات مهدي المخزومي وتأثيرها بالمذهب الظاهري

وذلك في كتابيه ((في النحو العربي نقد وتوجيه)) عام 1964م، و((في النحو العربي قواعد وتطبيق)) عام 1966م؛ حيث يرى أن محاولات التيسير التي ظهرت في الكتب المدرسية حديثاً لم تقدم شيئاً جديداً، والتيسير المنشود - في رأيه - لا يقوم على الاختصار، ولا على حذف الشروح النحوية والتعليقات والحواشي التي تملأ بطون كتب النحو، ولكنه ينبغي على العرض الجديد لموضوعات النحو من خلال إصلاح شامل لمنهج الدرس النحوي وموضوعاته أصولاً وفروعاً. انظر: (المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، 1986، صفحة 15).

وأهم هذه الإصلاحات، التي جاءت متأثرة بالمذهب الظاهري

- تخليص النحو مما علق به من شوائب وفلسفة حملتها فكرة العامل، تلك الفكرة التي زعم أنها حرفت النحو عن مساره، فتحول شيئاً فشيئاً إلى درس ملفق غريب، ليس فيه من سمات الدرس اللغوي إلا مظهره وشكله، مما أصبح به النحو درساً في الجدل يعرض النحاة فيه قدراتهم على التحليل العقلي. انظر: (المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، 1986، الصفحات 14-15).

- لقد صرح مهدي المخزومي بوضوح أكثر من مرة، بأنه حاول في كتابيه أن يجدد موضوع الدرس النحوي، وأن يعيد للنحو ما فقدته بإبطال فكرة العامل، إذ يقول: "فقد حاولت في هذه الفصول أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل... وإذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما عَقِدُوا من أبواب أساسها القول بالعامل كباب التنازع وباب الاشتغال، ثم بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام" (المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، 1986، صفحة 16).

لقد بالغ مهدي المخزومي في نقده للاتجاه القديم في الدرس النحوي، فكل شيء - في زعمه - أسس على أصول غير سليمة، وكل شيء تحدث عنه القدماء لا صلة له بالدرس اللغوي أو النحوي، فالأصول التي تأسس عليها النحو العربي - في نظره - ليست من النحو في شيء، بل هي دخيلة غريبة عن مجال اللغة والنحو، وليست الحركات في زعمه آثاراً للعوامل، لكنها عوارض لغوية اقتضاها أسلوب العربية، وليس في النحو عامل، وكل ما بني على ذلك من أحكام ينهار ويزول (المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، 1966، الصفحات 229-232). وهذا غلو في تهوين ما قام به النحاة الأوائل.

وما يلاحظ على هذه الأفكار أن مهدي المخزومي يفرق بين النحو العلمي، الذي ينبغي أن يكون عميقاً مجرداً، وبين النحو التربوي الخاص بالتعليم.

وللإشارة: فإن آراءه الجديدة ليست أصيلة، فهي في مجملها صورة طبق الأصل لما جاء في كتاب ((الرد على النحاة)) لابن مضاء، وكتاب ((إحياء النحو)) لأستاذه إبراهيم مصطفى، مع شيء من الاحتجاج والتوسع والتمحل؛ إذ نكاد نلاحظ ذلك في جميع أبواب كتابيه تقريباً. انظر: (صاري، د.ت، صفحة 11).

منهج د. مهدي المخزومي يتمثل فيما يلي:

1. ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحو لغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة أو يخطئ لهم أسلوباً.
 2. النحو دراسة وصفية تطبيقية.
 3. النحو عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللغة من عوامل الحياة والتطور.
 4. النحو متطور أبداً لأن اللغة متطورة أبداً.
 5. النحوي الحق هو الذي يجري وراء اللغة ويتبع مسيرتها.
 6. وظيفة النحوي أن يسجل لنا ملاحظاته ونتائج اختبارات في صورة أصول وقواعد تملئها عليه طبيعة اللغة واستعمالات أصحابها.
 7. النحوي يستند إلى استقراء وإع.
 8. ليس للنحوي أن يفلسف أو يبني على حكم من أحكام العقل.
 9. اللغة ظاهرة اجتماعية تخضع لما يخضع له المجتمع. (خليل، د.ت، الصفحات 68-69).
- وهذه المبادئ كما نرى تتصل في كثير من جوانبها بالدراسة الوصفية للغة، التي هي نابعة من تأثيرها بالمذهب الظاهري.

المبحث الثالث: تيسيرات شوقي ضيف وتأثرها بالمذهب الظاهري

وتتضح معالم محاولته من خلال ما أقدم عليه الدكتور شوقي ضيف عند تقديمه لكتاب ((الرد على النحاة)) لابن مضاء القرطبي، وكذلك في كتابيه ((تجديد النحو))، و((تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده))، وعموماً لقد انبنت محاولاته على التمسك بكثير من الأفكار التي ذكرها ابن مضاء.

وإلى جانب إقراره بتلك الأفكار، ذكر مقترحات في تيسير النحو أقامها على الأسس التالية:

1 - إعادة تنسيق أبواب النحو:

وقد نتج عن هذا التنسيق الجديد لأبواب النحو ما يلي:

أ- بقاء بعض أبواب النحو الأساسية قائمة كما هي ومنها: باب المبتدأ والخبر- باب إن وأخواتها ومعها لا النافية للجنس- باب الفاعل - باب نائبه - باب المفعول به- باب المفعول المطلق- باب المفعول فيه- باب المفعول لأجله- باب المفعول معه- باب الاستثناء- باب الحال- باب التمييز- باب العدد- باب حروف الجر- باب الإضافة- باب إعمال المصدر والمشتقات- باب النعت- باب التوكيد- باب العطف- باب البدل- باب النداء- باب أسماء الأفعال- باب ما لا ينصرف- باب إعراب المضارع ونصبه وجزمه- باب نوني التوكيد.

ب- واقترح شوقي ضيف إلغاء ثمانية عشر باباً من الأبواب الفرعية: واعتبرها من الزوائد الضارة، وهي: باب كان وأخواتها- باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس- باب كاد وأخواتها- باب ظن وأخواتها- باب أعلم وأخواتها- باب التنازع- باب الاشتغال- باب الصفة المشبهة- باب اسم التفضيل- باب التعجب- باب أفعال المدح والذم- باب كنيات العدد- باب الاختصاص- باب التحذير- باب الإغراء- باب الترخيم- باب الاستغاثة- باب الندبة.

ج- كثير من الأبواب التي حذفت تعتمد على آراء الكوفيين وبعض البصريين.

د- ويرى شوقي ضيف أن جميع صيغ الأبواب المحذوفة لم تخرج من النحو، بل لا تزال ماثلة فيه، وأنها رُدت إلى أبوابها الأساسية.

هـ- لا يزال النحو في هذا التنسيق الجديد محافظاً على هيكله العام.

2 - إلغاء الإعرابين التقديرين والمحلي:

وهو الأساس الثاني الذي وضعه شوقي ضيف لتيسير النحو وبه تم حذف أبواب كثيرة لها علاقة بهذا الباب، ويقصد بإلغاء الإعرابين التقديرين في مثل: (الفتى- القاضي- كتابي) والمحلي في المبنيات مثل: (هذا- يا هذا)، وعليه:

أ- لا تقدير لمتعلق الجار والمجرور: إذ يقدر النحاة أن الظرف والجار والمجرور متعلقان بمحذوف تقديره مستقر أو استقر في مثل: (زيد عندك - زيد في الدار) ولا داعي لهذا التقدير؛ فهما أنفسهما الخبر، وكذلك إذا وقعت نعتاً أو حالاً.

ب- لا تقدير لعمل أن المصدرية في المضارع: حيث أخذ برأي ابن مضاء القائل بأن المضارع بعد فاء السببية وواو المعية منصوب ولا داعي لتقدير أنه منصوب بأن مضمرة وجوباً، وقد عمم ذلك على أخواتها، وهي: لام التعليل ولام الجحود وكى وحتى وإذن وأو التي بمعنى إلى أو إلا، فجميعها يأتي المضارع بعدها منصوباً ولا حاجة إلى تقدير نصبه بأن مضمرة جوازاً أو وجوباً.

ج- لا تقدير لعلامات فرعية في الإعراب: وذلك في جمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف وفي الأسماء الخمسة والمثنى وجمع المذكر السالم.

د- ألقاب الإعراب والبناء: حيث تُؤخذ ألقاب الإعراب والبناء، والاكتفاء بألقاب البناء وهي الضم والفتح والكسر والسكون، والاكتفاء بألقاب الإعراب، وهي الرفع والنصب والجر والجزم.

3 - الإعراب لصحة النطق:

وهو الاقتراح الثالث من مقترحات التيسير ومعناه: أن لا تعرب كلمة في كتبهم النحوية ما دام إعرابها لا يفيد شيئاً في صحة النطق وسلامته، ويتضح ذلك في أبواب الاستثناء، وأدوات الشرط، وكما الاستفهامية والخبرية، ولا سيما، وأن المخففة من الثقيلة.

4 - وضع ضوابط وتعريفات دقيقة:

ومنها وضع ضوابط سديدة لأبواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال، حتى تفهم الناشئة صيغ تلك الأبواب فهماً دقيقاً.

5 - حذف زوائد كثيرة:

ويقضي حذف مسائل الصرف العويصة كمسألة الإعلال والإبدال، وحذف الميزان الصرفي، وحذف جواز قراءة النصب بجانب الجر في نعت المضاف إلى المصدر في مثل (قراءة الكتاب الجيد مفيدة) والاكتفاء بجر (الجيد) مراعاة للفظ المنعوت.

6 - استكمالات لنواقص ضرورية:

فهو يرى أنه لا بد أن تُعنى الناشئة بأربعة أبواب وهي: باب إعمال المصدر والمشتقات، وباب الحروف، وباب الحذف والذكر، باب التقديم والتأخير (ضعيف، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، د.ت، صفحة 55 وما بعدها). وانظر: (ضعيف، تجديد النحو، د.ت، صفحة 11). وما يلاحظ على أعمال شوقي ضعيف أنه عالج فيها مسألة تيسير النحو معالجة نحوية محضة، ولم يعالجها معالجة تعليمية، فيستعين فيها بالمعطيات المكتشفة في حقل تعليمية اللغات.

المبحث الرابع: تيسيرات عباس حسن وتأثيرها بالمذهب الظاهري

أرى أن خير مثال لتيسير النحو العربي هي محاولة عباس حسن في كتابه ((النحو الوافي)) فهو يعتبر منهجاً موفقاً وسديداً؛ ذلك لأنه يقوم على أسس وضوابط منها:

1. تقسيم كل مسألة نحوية أو صرفية قسمين -وهو تقسيم بارع- أحدهما: موجز دقيق موجز يناسب الطلاب غاية المناسبة، ويوفيهما ما يحتاجون إليه غاية التوفية الحكيمة التي تسير مناهجهم الرسمية، ومكانه أول المسألة، وصدرها. ويليه الآخر بعنوان (زيادة وتفصيل) وبلائم الأساتذة والمتخصصين أكمل الملاءمة وأتمها.

2. العناية أكمل العناية بلغة الكتاب وضوحاً، وإشراقاً، وإحكاماً، واسترسالاً؛ فلا تعقيد، ولا غموض، ولا حشو، ولا فضول.

3. اختيار الأمثلة ناصعة بارعة في أداء مهمتها من توضيح القاعدة، وكشف غوامضها في سهولة، ويسر، واقتراب.

4. الفرار من العلل الزائفة -وذلك تأثراً بالمذهب الظاهري- وتعدد الآراء الضارة في المسألة الواحدة، فلهما من سوء الأثر وقبيح المغبة ما لا يخفى، وحسبنا من التعليل: أن يقال: (المطابقة للكلام العربي الناصع)، ومن الآراء أن يقال: (مُسَايِرَة فصيح اللغة وأفصحها)، والقرآن الكريم -بقراءاته الثابتة الواردة عن الثقات- في مكان الصدارة من هذا؛ لا نقبل في أسلوبه تأوُّلاً ولا تمحلاً، ثم الكلام العربي الذائع.

لكن أحياناً يلجأ إلى التعليل وتعدد المذاهب لما فيها من النفع، ومن مظاهر هذا النفع: الاستعانة بالتعليل، وتعدد المذاهب، وذلك في تيسير مفيد، أو تشريع لغوي مأمون، أو تبصير المتخصصين ببعض اللغات واللهجات التي تعينهم على فهم النصوص القديمة الواردة بها؛ لإدراكها، وتفسير بعض الظواهر اللغوية الغامضة.

1. تدوين أسماء المراجع أحياناً في بعض مسائل قد تتطلب الرجوع إليها؛ استجلاء لحقيقة، أو إزالة لوهم. وفي ذلك التدوين نفع آخر؛ هو: تعريف الطلاب بتلك المراجع، وتوجيههم إلى الانتفاع بها.

2. عدم التزام طريقة تربوية معينة في التأليف، فقد تكون الطريقة (استنباطية)، وقد تكون (إلقائية)، وقد تكون (حوارية)؛ وذلك لملائمة الموضوع، والحكمة من اختلاف هذه الطرائق يرجع إلى أن الكتاب وُضع لكبار الطلاب وللأساتذة المتخصصين.

3. تسجيل أبواب النحو مرتبةً حسب ترتيب (ابن مالك) في ألفيته.

4. الإشارة أحياناً خلال دراسته لبعض المسائل إلى صفحة سابقة أو لاحقة، وتدوين رقمها إذا اشتملت على ما له صلة وثيقة بالمسألة المعروضة؛ كي يتيسر لمن شاء أن يجمع شتاتها في سهولة ويسر. (حسن، د.ت، الصفحات 11-5/1).

من خلال عرض المنهج الذي اعتمد عليه عباس حسن يتضح أن محاولته هي أفضل محاولات التيسير؛ وذلك لأن محاولة التيسير لم تجنح إلى تغيير المصطلحات، أو دمج أبواب، أو حذف أبواب أخرى، أو تبديل بين الأبواب النحوية كما فعل بعض من ادعوا التيسير.

خاتمة

يرى بعض الدارسين أن "محاولات التيسير التي ظهرت في الكتب المدرسية حديثاً لم تقدم جديداً، ولم تفعل شيئاً يعيد للنحو حيويته؛ لأنها لم تصحح وضعاً، ولم تجدد منهجاً، ولم تأت بجديد إلا إصلاحاً في المظهر، وأناقة في الإخراج. أما القواعد فقد بقيت على حالها كما ورثناها، حتى الأمثلة لم يصبها من التجديد إلا نصيب ضئيل". (المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، 1986، صفحة 15).

وهو رأي فيه شيء من المبالغة في توهين الجهود التي بذلها اللغويون والمربون لحل مسألة القواعد، وكذلك فيه جانب كبير من الحقيقة، لأن الواقع الذي عليه المادة النحوية في الكتب والمقررات التعليمية يؤكد فشل جل محاولات الإصلاح والتجديد، إن لم نقل كلها. فتلك المحاولات سلكت طريقاً مسدوداً.

وما يلاحظ على كل تلك المحاولات أنها لم تدرس أزمة النحو التربوي في ظل التعليمية (علم التدريس la didactique)؛ أي إنها لم تبحث عن حل لهذه المسألة -وهي فرع من فروع اللغة- في إطار دراسة تسهيل تعليم وتعلم اللغة ككل، وإنها في تيسيرها للنحو وقع عندها خلط بين النحو العلمي التحليلي المجرد، والنحو التعليمي الوظيفي. والأغرب من ذلك كله أنها أرجعت مسألة تعقد القواعد إلى المادة النحوية في ذاتها، ولم تشر إلى الطريقة، هذا مع العلم أن جوهر المشكلة هو الطريقة التي يعرض بها النحو على المتعلمين، فلغتنا العربية غير مخدومة تربوياً، وطرائق تدريسها متأخرة جداً وغير علمية.

إن التيسير لا يعني استبدال مصطلح نحوي مبهم بآخر جلي واضح، أو بتعويض تعريف معقد بآخر سهل ميسر، أو بإعداد مقررات مختصرة عوضاً عن المقررات الطويلة المكثفة، أو بحذف أجزاء من النحو والإبقاء على أجزاء أخرى.... إنما التيسير هو:

- أولاً: انتقاء علمي للمادة النحوية، يتضمن تأملاً وتفكيراً في طبيعة هذه المادة المدرسة، وكذلك في طبيعة وغايات تدريسها، ثم إعداداً لفرضياتها الخصوصية، انطلاقاً من المعطيات المتجددة والمتنوعة باستمرار في اللسانيات وعلم النفس وعلم الاجتماع.
- ثانياً: عرض جديد لموضوعات النحو، وترسيخ لها بطرق حية جذابة فيها إبداع وابتكار.

نتائج الدراسة:

- ما حُبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما، ما لم يكن إثماً أو قطيعة رحم، ومن هنا فلا مراء في أن دعوات التيسير عامة، وتيسير النحو خاصة، إنما هي دعوات محقة من جهة المبدأ، ولها ما يسوغها على وجه العموم، ولكن هذه الدعوات ليست بدعاً في هذا العصر، وإنما هي امتداد لدعوات التيسير التي لم تتوقف، وقد تبين لنا أن نبذ (نظرية العوامل) وهو أقوى حجج القوم، يرجع إلى ابن مضاء القرطبي... ومع ذلك، فإن شيئاً مما سمي صعوبة وتعقيداً وإحالة، لم يثن أحداً من المتقدمين أو المتأخرين عن إتقان هذه اللغة، والتعمق في فهمها، والمشاركة في تطويرها، والتفنن في آدابها، والإبداع في شعرها ونثرها.
- ويبدو أن الجديد الوحيد الذي رآه بعضهم لدى دعاة التيسير من المحدثين هو النوايا والطوايا والخفايا والخبائيا؛ فبينما لم يشك أحد في صدق المتقدمين، ولم يتهم أحد ابن مضاء الأندلسي، أو خلفا الأحمر، أو الكسائي، أو سواهم، فقد ألصقت بالمحدثين شتى التهم في النوايا، وأثيرت شتى الريب في الأهداف. حتى لقد صنفت دعوات المحدثين هذه مع ما عرف بـ (الدعوات الهدامة) في مطلع عصر النهضة.
- بينما كانت دعوات المتقدمين من ابتكار عقولهم وبنات أفكارهم، لم تكن دعاوى المحدثين -غالباً- سوى أصداء لأقوال المستشرقين.
- لقد أقام دعاة التيسير دراساتهم على نظرية القرائن، بدل نظرية العوامل، فاستبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير؛ لأن ما سموه بالقرائن هو نفسه ما سماه الأقدمون بالعوامل، فلنقارن عوامل القدماء المعقدة! (الرفع والنصب والجزم والجر) بقرائن المحدثين الميسرة! (قرينة الرتبة، وقرينة التضام، وقرينة الربط، وقرينة الضمائر، وقرينة البنية، وقرينة النغمة، وقرينة أمن اللبس... وغيرها)، وسوف نجد بعد قليل وجود هذه القرائن في ثنايا كتب النحاة وإن لم يفردوا لها حديثاً مستقلاً.
- كما أود أن أقف عند نقطة عدها دعاة التيسير الشر الأكبر في النحو العربي، وأجمعوا على حربها بلا هوادة، ظناً منهم أن هدم هذا الركن إن سلم لهم فقد سلم لهم هدم أقوى مرتكزات النحو العربي، مع أنهم جميعاً يبنون آراءهم ونظرياتهم على هذا الأساس نفسه، وأقصد (نظرية العوامل)؛ لأنهم حين يحددون سبب رفضهم للعامل، فهذا السبب نفسه هو عامل أيضاً، فهم يرفضون العامل بعامل آخر، ويستبدلون الماء بالماء.

المصادر والمراجع

- إبراهيم مصطفى. (1959). إحياء النحو. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة.
- أحمد بن عبد الرحمن بن محمد القرطبي ابن مضاء. (د.ت). الرد على النحاة. القاهرة: دار المعارف.
- أحمد سليمان ياقوت. (1994). ظاهرة الإعراب في النحو العربي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- أحمد محمد عبد الراضي. (2007). إحياء النحو والواقع اللغوي - دراسة تحليلية نقدية. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
- أحمد مطلوب. (1964). لغتي. المعلم الجديد.
- أنيس فريحة. (د.ت). نحو عربية ميسرة. بيروت: دار الثقافة.
- حلمي خليل. (د.ت). العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي. (2002). الأعلام. لبنان: دار العلم للملايين.
- ساطع الحصري. (1958). آراء وأحاديث في اللغة والأدب. بيروت: دار العلم للملايين.
- سعيد الأفغاني. (1969). نظرات في اللغة عند ابن حزم. بيروت: دار الفكر العربي.
- شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. (1988). سير أعلام النبلاء. مؤسسة الرسالة: مؤسسة الرسالة.
- شهاب الدين ياقوت الحموي. (١٩٩٣). معجم الأدباء. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- شوقي ضيف. (د.ت). تجديد النحو. القاهرة: دار المعارف.
- شوقي ضيف. (د.ت). تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً. القاهرة: دار المعارف.
- عباس حسن. (د.ت). النحو الوافي. القاهرة: دار المعارف.
- علاء عبد علي وناس. (1999). الدرس اللغوي والنحوي في كتاب الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم. العراق: جامعة بابل.
- علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ابن حزم. (1991). النبذة الكافية في أصول أحكام الدين. مصر: دار الكتاب المصري.
- علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ابن حزم. (د.ت). الإحكام في أصول الأحكام. د.م: دار الحديث.
- مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. (٢٠٠٥). القاموس المحيط. بيروت - لبنان: مؤسسة الرسالة.
- محمد أبو زهرة. (د.ت). محمد بن حزم حياته وعصره - آراؤه الفقهية. د.م: دار الفكر العربي.
- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي. (1995). مختار الصحاح. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
- محمد بن إسحق ابن النديم. (1985). الفهرست. د.م: دار قطري بن الفجاءة.
- محمد بن الحسن الإستراباذي نجم الدين الرضي. (د.ت). شرح الرضي على الكافية. قاريونس: جامعة قاريونس.
- محمد صاري. (د.ت). تيسير النحو موضحة أم ضرورة؟ عنابة - الجزائر: جامعة عنابة.
- مصطفى السقا. (15 ديسمبر 1926). مقال الأستاذ مصطفى السقا. مجلة آداب جامعة فؤاد الأول.
- مهدي المخزومي. (1966). في النحو العربي قواعد وتطبيق. القاهرة: د.ن.
- مهدي المخزومي. (1986). في النحو العربي نقد وتوجيه. بيروت لبنان: دار الرائد العربي.
- يعيش بن علي بن أبي السرايا محمد بن علي ابن يعيش. (د.ت). شرح المفصل. القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية.